

منطقة التجارة الحرة الإفريقية وأثرها على حجم التجارة البينية في ظل الانفتاح التجاري على الأسواق الإفريقية
- دراسة حالة صادرات الجزائر لإفريقيا باستخدام نموذج الجاذبية خلال الفترة (2010 - 2022) -

The African Free Trade Area and its Impact on the Volume of Intra-Regional Trade in light of Trade Openness to African Markets - A Case Study of Algeria's Exports to Africa Using the Gravity Model During the Period (2010-2022) -

السايع صقر¹، صالح حويلدات²

¹ جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر) (Seggar.sayeh@univ-ouargla.dz)
² جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر) (Saleh.khouildat@univ-ouargla.dz)

تاريخ الاستلام: 2024/03/03؛ تاريخ القبول: 2024/04/23؛ تاريخ النشر: 2024/07/01

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى استخدام نموذج الجاذبية لتحليل التبادل التجاري الأفرو-جزائري، والدور الذي يمكن أن تلعبه دول منطقة التجارة الحرة الإفريقية بالنسبة للجزائر كعضو في ترقية صادراتها، وزيادة فرصها في احتراق الأسواق الإفريقية، والانفتاح التام على القارة، والتي تشتمل على 51 دولة خلال فترة الدراسة (2010-2022). حيث تمثل مشاركة الجزائر في منطقة التجارة الحرة الإفريقية فرصة كبيرة لزيادة تجارتها البينية وانفتاحها على الأسواق الإفريقية إذ يمكنها من الوصول إلى سوق يزيد عن 1.3 مليار نسمة ونتاج محلي إجمالي يفوق 3 تريليون دولار، ومن خلال دراستنا للموضوع تم عرض نبذة عن الأداء الاقتصادي والتجاري للقارة الإفريقية ومنطقة التجارة الحرة الإفريقية، ومساعي الدولة من أجل اختراق هاته الأسواق، وتحليل المبادلات التجارية للجزائر مع دول المنطقة، كما تم التطرق لنموذج الجاذبية من الناحية النظرية والتطبيقية ليوضح مدى تأثير متغيرات الدراسة على التدفقات التجارية بين الجزائر ودول المنطقة، وقد توصلت الدراسة أن هناك تأثير إيجابي لكل من الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة، الاتفاقيات التجارية، عدد السكان والواجهة البحرية وتأثير سلبى لكل من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر والمسافة على التجارة البينية الأفرو-جزائرية.

الكلمات المفتاح: قارة إفريقيا؛ منطقة التجارة الحرة الإفريقية؛ تبادل تجاري أفرو-جزائري؛ نموذج الجاذبية.

تصنيف JEL: N77؛ F17؛ C22

Abstract: This study aims to use the gravity model to analyze the trade exchange between Africa and Algeria, and the potential role that African Free Trade Area countries could play in upgrading Algeria's exports and increasing its opportunities to penetrate African markets and fully open up to the continent. The study period spans from 2010 to 2022, encompassing 51 countries. Algeria's participation in the African Free Trade Area represents a significant opportunity to increase its intra-regional trade and openness to African markets, granting access to a market of over 1.3 billion people and a GDP exceeding 3 trillion dollars. Through our study, we provide an overview of the economic and trade performance of the African continent and the African Free Trade Area, as well as the efforts of the state to penetrate these markets. We also analyze Algeria's trade exchanges with countries in the region. Additionally, we delve into the gravity model, both theoretically and practically, to elucidate the impact of study variables on trade flows between Algeria and the region. The study concludes that there is a positive impact of variables such as the GDP of regional countries, trade agreements, population, and maritime accessibility on trade flows. However, there is a negative impact of Algeria's GDP and distance on intra-regional trade between Algeria and other African countries.

Keywords: Africa; African Free Trade Area; Algeria's Exports to Africa; Gravity Model.

Jel Classification Codes : C22; F17; N77

I- تمهيد :

خلال العقد الأخير عرفت الأسواق الإفريقية مرحلة نمو ملحوظ في التجارة الخارجية كما تضاعفت المبادلات التجارية الإفريقية وأضحت الأسواق الإفريقية تزخر بمؤهلات نمو واعدة فهي تشكل أولوية قصوى للقوى الكبرى والفاعلين الاقتصاديين حيث يعتبر السوق الأفريقي سوقاً واعدة للمنتجات الجزائرية، فهو يمثل قاعدة استهلاكية عريضة، كما يتسم بالتنوع في الأذواق ومواسم الطلب وكذلك مستويات الدخل وهو ما يعد سوقاً لا يمكن تجاهله، حيث يشكل التوجه الإفريقي أحد أهم الخيارات الاستراتيجية التي من شأنها أن تحقق المصالح الجزائرية باعتبارها البلد الوحيد في شمال إفريقيا الذي يملك سبع منافذ لبلدان مختلفة حيث يعتبر قوة اقتصادية ومعبر اقتصادي هام للولوج إلى القارة وأن المنتجات الجزائرية لديها صدى هام في الأسواق الإفريقية لذي تسعى الجزائر إلى تنويع وترقية صادراتها باقتحام هذه الأسواق وفي خطوة من خطوات الانفتاح قامت الجزائر سنة 2021 بالانضمام لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية في إطار تنمية التبادل الحر بين هذه الدول.

I.1- إشكالية البحث: مما سبق وفي ضل انضمام الجزائر الرسمي لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية يمكن طرح الإشكالية الرئيسية:

ماهي محددات التبادل التجاري الآفرو- جزائري في ظل الانضمام لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية، وكيف يمكن لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية مضاعفة المبادلات التجارية الآفرو-جزائري؟

I.2- الإشكاليات الفرعية: انطلاقاً من التساؤل الرئيس يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما واقع الأداء الاقتصادي والتجاري للقارة الإفريقية ؟

- منطقة التجارة الحرة الإفريقية (مفهومها؟، مراحل تأسيسها، المزايا والمكاسب)

- ما هي إستراتيجية الجزائر في إحتراق الأسواق الإفريقية ؟

- ما هو واقع التبادل التجاري الآفرو-جزائري ؟

I.3- فرضيات الدراسة: انطلاقاً من التساؤلات السابقة يمكن صياغة الفرضية التالية:

- يؤثر الناتج المحلي الإجمالي على التدفقات التجارية بين الجزائر ودول منطقة التجارة الحرة الإفريقية تأثيراً إيجابياً؛

- تأثر المسافة الجغرافية تأثيراً سلبياً على التدفقات التجارية بين الجزائر ودول منطقة التجارة الحرة الإفريقية؛

- تأثر كل من الاتفاقيات الثنائية، عدد السكان، الماضي الاستعماري المشترك، والواجهات البحرية تأثيراً إيجابياً على التجارة البينية بين الجزائر ودول منطقة التجارة الحرة الإفريقية.

I.4- أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في اختبار مدى صحة أو خطأ الفرضيات الأساسية إلى جانب معرفة مقومات منطقة التجارة

الحرة الإفريقية ودراسة العلاقة بين التكتل والجزائر وتحليل التبادل التجاري الآفرو-جزائري، وفرص هذه المنطقة في مضاعفة المبادلات التجارية لزيادة حصتها في السوق الإفريقي والعمل على تقوية المنتج المحلي الذي يواجه منافسة في السوق العالمي.

I.5- الدراسات السابقة: لقد لقي نموذج الجاذبية اهتمام العديد من الاقتصاديين في توضيح آثاره على التكتلات من حيث التجارة البينية

أو التدفقات التجارية واكتشاف أهم المحددات المفسرة لتدفقات التجارة الخارجية ومن هذه الدراسات نجد:

- دراسة وفاء سعد إبراهيم بعنوان¹: " التدفقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا " والتي عملت على استخدام نموذج الجاذبية

لتحليل التدفقات التجارية بين مصر ودول اتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا) والتي تشمل على 19 دولة خلال فترة

الدراسة (2001-2016)، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير إيجابي لكل من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الصرف على التدفقات التجارية

بين مصر ودول الكوميسا بالإضافة إلى التأثير السلبي للمسافة الجغرافية واللغة والحدود المشتركة وسكان دول الكوميسا على التدفقات البينية.

كما أوصت الدراسة لدولة مصر بالاتجاه للانضمام لمزيد من التكتلات والاتفاقيات الإفريقية للاستفادة من القرب الجغرافي ومن حجم الاقتصاد.

تكمن أوجه التشابه في استخدام نموذج الجاذبية في تحليل التدفقات التجارية أما أوجه الاختلاف فتكمن في الحدود الزمانية والمكانية لدراسة

- دراسة **ABID Samia**²: " **Potentiel d'intégration Commerciale de l'Algérie au marché africain** " والتي

تهدف إلى تحليل العوامل وإمكانات تجارة الجزائر مع شركائها الأفارقة والتي تشمل على عينة من 25 دولة من منطقة التجارة الحرة الإفريقية

خلال فترة 2009-2019 باستخدام نموذج الجاذبية، وتوصلت الدراسة أن الناتج المحلي الإجمالي لشركاء التجاريين والسكان لها تأثير إيجابي

على الصادرات الثنائية، بالإضافة لتأثير السلبي لكل من المسافة والناتج المحلي الإجمالي للجزائر وأن هناك إمكانات تجارية غير مستغلة بين الجزائر

وبعض الشركاء الأفارقة.

تكمن أوجه التشابه في استخدام نموذج الجاذبية في تحليل التدفقات التجارية للجزائر مع الدول الأفريقية، أما أوجه الاختلاف في حجم عينة الدراسة وحدودها الزمانية، والتي تناولت عينة ل 25 دولة من منطقة التجارة الحرة الأفريقية خلال فترة 2009-2019 أي قبل توقيع الجزائر مع اتفاقية القارة الأفريقية أما دراستنا تناولت عينة ل 51 دولة من منطقة التجارة الحرة الأفريقية قبل وبعد توقيع الجزائر للاتفاقية.

- دراسة عبيد سعاد وطهراوي فريد³: "نموذج الجاذبية لتجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر مع أهم زبائنها التجاريين)" والتي تهدف إلى تحديد العوامل المؤثرة على التبادل التجاري للجزائر مع أهم زبائنها التجاريين خلال الفترة (2000-2018) باستخدام نموذج الجاذبية ومنهج تحليل بيانات البانل، حيث توصلت الدراسة أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر والدول المستوردة لها علاقة طردية مع حجم الصادرات عكس باقي المتغيرات حجم السكان والمسافة والتي لها علاقة عكسية.

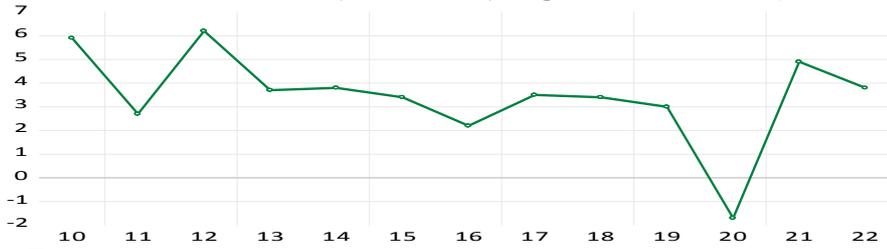
تشابه الدراسة مع دراستنا في استخدام نموذج الجاذبية في تحليل التدفقات التجارية والتبادل التجاري للجزائر أما أوجه الاختلاف فيكمن في عينة وحدود الدراسة المكانية والزمانية.

6.I- الإطار النظري للدراسة:

6.I-1- الأداء الاقتصادي والتجاري للقارة الأفريقية: تنطلق في هذا المحور إلى الأداء الاقتصادي والتجاري للقارة الإفريقية؛

6.I-1-1- الناتج المحلي الإفريقي: تتمتع القارة الأفريقية بموارد طبيعية وبشرية هائلة بالإضافة إلى تنوع ثقافي وإيديولوجي واقتصادي كبير، حيث يوجد بها نحو 30% من احتياطي الموارد المعدنية، كما تعد ثاني أكبر قارات العالم من حيث المساحة وعدد السكان، حيث يقطن القارة الإفريقية 1.3 مليار نسمة سنة 2017، بما يمثل نحو 16% من إجمالي سكان العالم، تلك المزايا تجعلها قارة متنوعة من حيث شرائح الطلب بها وأذواق المستهلكين ومستويات الدخل، وهو ما يساعد على نجاح عملية التبادل التجاري بين الدول بعضها البعض، ورغم تلك الامكانيات فما زال حجم الناتج المحلي للقارة لا يتجاوز 1.6 تريليون دولار بما يمثل 2.7 من الإنتاج المحلي العالمي⁴.

شكل رقم (1): تطورات معدل الناتج المحلي الإجمالي الإفريقي خلال الفترة من 2010-2022



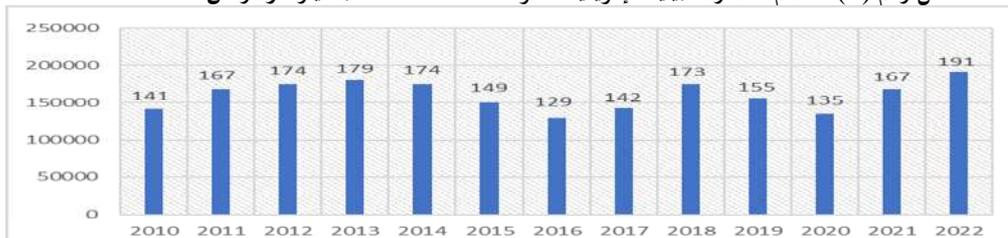
المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات صندوق النقد الدولي باستخدام البرنامج Eviews12

لقد مر الناتج المحلي الإجمالي الإفريقي خلال السنوات الأخيرة بعدة تذبذبات على خلفية أزميتين عالميتين رئيسيتين: وباء فيروس كورونا (كوفيد 19) والتراع الروسي الأوكراني وقد اندلعت الأزمة الأخيرة فيما كان الاقتصاد الإفريقي على طريق التعافي من أثر الوباء المدمر، لقد أثرت هذه الصدمات على النمو في إفريقيا، إذ قدر النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.8 في المئة في عام 2022 بانخفاض من 4.8 في المئة في عام 2021 وفاق نمو الناتج المحلي الإجمالي في 2022 المتوسط العالمي البالغ 3.4 في المئة، وسجلت أغلب البلدان الإفريقية معدلات نمو إيجابية في عام 2022 إذ كان أداء القارة أفضل من معظم مناطق العالم في عام 2022، ومن المتوقع أن ينتعش النمو ليصل 4.0 في المئة في عام 2023 وأن يستقر عند 4.3 في عام 2024 في دلالة على قدرة إفريقيا المستمرة على الصمود في وجه الصدمات⁵.

6.I-1-2- الأداء التجاري: إن وجود الموارد الطبيعية تعد ميزة هامة لأي دولة تساعد على زيادة قدراتها التنافسية وتنقل حجم

تجارها مع العالم الخارجي، واعتبر التقرير الجديد لصندوق النقد الدولي أن تعزيز العلاقات التجارية بين الدول الإفريقية وإصلاح السياسات التجارية وتحسين تنفيذ اتفاقيات التجارة الحرة القائمة في إفريقيا يمكن أن يساهم في زيادة بعض التدفقات التجارية بين الدول الإفريقية بأكثر من 50%⁶.

شكل رقم (2): حجم التجارة البينية الإفريقية للفترة 2010-2022 بالمليار دولار من 2010-2022



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات UNCTADSTAT

وبالنسبة لحجم التجارة الإفريقية البينية فما زالت محدودة للغاية تتراوح ما بين 10-12% من إجمالي التجارة الإفريقية مع العالم، حيث تمثل الصادرات الإفريقية البينية 20% من إجمالي الصادرات والبقية إلى خارج القارة في حين تمثل الواردات الإفريقية البينية 13% كمتوسط للفترة 2013-2019 وباقي احتياجات القارة يأتي من الخارج، تراوحت نسبة التجارة الإفريقية البينية ما بين 11 و 14% خلال الفترة من (2010-2017 م) ، ثم تزايدت نسبياً لتصل إلى 16% فقط من إجمالي تجارة القارة حتى عام 2019م، فيما وصلت تلك النسبة إلى 78% في دول الاتحاد الأوروبي، وتراوحت بين 25 و 30% في الدول الآسيوية.

وتعد دولة جنوب إفريقيا أكبر مشارك في عملية الصادرات البينية داخل القارة بنسبة بلغت 35%، يليها نيجيريا بنسب 13.9% ثم الكونغو الديمقراطية بنسبة 7% كما أن جنوب إفريقيا يعد أكبر مستورد من الدول الإفريقية بنسبة بلغت 14% من إجمالي الواردات الإفريقية البينية يليها ناميبيا بنسبة 6% ثم بتسوانا. ، كما تمثل الجزائر ومصر ونيجيريا بمجمعة نصف الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا ولكنها تشارك مشاركة هامشية فقط في التجارة بين الدول الإفريقية، والتي تمثل 11% فقط من وارداتها وصادراتها ويشير هذا إلى ضعف التبادل التجاري بين الدول الإفريقية، بسبب التعريفات الجمركية المرتفعة التي بلغت 8.7% ، ثم ارتفعت تدريجياً لتصل ما نسبته 18% عام 2015م، و 20% عام 2016 م من إجمالي حجم التجارة الإفريقية، فضلاً عن الاعتماد في سد احتياجات القارة من السلع والخدمات على الاتحاد الأوروبي والدول الآسيوية تحديداً⁷.

I.6-2- منطقة التجارة الحرة الإفريقية: تمتلك قارة إفريقيا العديد من المؤهلات و الثروات الطبيعية و البشرية التي تمكنها من تحقيق استثمارات ضخمة، وإنشاء هياكل إنتاجية عملاقة، والوصول إلى تكوين أسواق كبيرة للتبادل التجاري الحر عن طريق التجارة البينية، إلى غاية تحقيق التكامل بين دول القارة ، وهذا وفقاً للهدف الرئيسي تحت شعار (إفريقيا متكاملة و مزدهرة و مسالمة) كما ورد في أجنحة 2063 ، حيث برزت المساعي الجديدة للدول الإفريقية بدءاً من معاهدة أبوجا المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية سنة 1991 م، وبعدها تم الاتفاق في اجتماع القمة العادي للاتحاد الإفريقي الثامن عشر في يناير 2012 بأديس بابا بأثيوبيا و الذي عقد بعنوان (تعزيز التجارة البينية في إفريقيا)، على أهمية الوصول إلى تحقيق التكامل الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية ، مروراً بإنشاء منطقة للتبادل الحر تلغى فيها القيود الجمركية و الغير جمركية تدريجياً، وبالتالي خلق سوق قاري لتبادل السلع والخدمات لتكون هذه المنطقة أكبر منطقة حرة للتجارة منذ تأسيس المنظمة العالمية للتجارة.

تعتبر منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AFCFTA) أحد المشاريع الرئيسية التي أطلقها الاتحاد الإفريقي، وهي عبارة عن منطقة تجارة حرة تضم في عضويتها كافة دول الاتحاد الإفريقي (55) دولة وهذا بعد استكمال نصاب تصديقات الدول الإفريقية ودخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وقد جاءت ضمن جدول أعمال " الأجنحة الإفريقية لعام 2063، حيث تهدف الاتفاقية إلى زيادة التجارة البينية بين الدول الأعضاء وتعزيز القدرة التنافسية لصناعة في إفريقيا من خلال إزالة الحواجز الجمركية والغير جمركية، وبالتالي خلق سوق قاري لكافة السلع والخدمات داخل القارة الإفريقية التي تضم أكثر من 1.2 مليار نسمة ويفوق حجم الناتج المحلي 3 تريليون دولار⁸.

I.6-3- الأهمية الاقتصادية والنموية لمنطقة التبادل الحر: وفقاً لتقرير الأكتاد لسنة 2019، يظهر أن إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية لأفريقيا يمكن ان تحقق مكاسب قدرها 16.1 مليار دولار مما يعزز التجارة البينية في القارة بنسبة 33%، كما تشير الاحصائيات أنه في ظل إنشاء منطقة التجارة الحرة الإفريقية يمكن أن تزيد نسبة التجارة البينية من 10.2 في المئة عام 2010 إلى 15.5 في المئة عام 2022، وعند تخفيض التعريفات الجمركية فيمكن أن يزيد حجم التجارة إلى أكثر من الضعف لنفس الفترة إلى 21.9% اضافة الى امكانية تحقيق المزايا والمكاسب التالية⁹:

- المساهمة في تطوير البنية التحتية في الدول الإفريقية وتعزيز التنمية الصناعية بينها؛
- تيسير حرية حركة الأشخاص ونقل الخبرات الفنية والخدمات الأخرى المرتبطة بالتجارة داخل القارة الإفريقية وخارجها؛
- تطوير خدمات الطاقة وتكنولوجيا المعلومات بين الدول الإفريقية؛
- ارتفاع متوقع في متوسط النمو الاقتصادي للاقتصاديات الإفريقية بمجمعة بشكل رئيسي على قطاع الصناعة؛
- توقعات بزيادة معدلات التشغيل بنسبة 1.17% في حالة التحرير الكامل للسلع في إطار منطقة التجارة الحرة؛
- تعزيز الاندماج داخل المناطق الاقتصادية الإقليمية من خلال إنشاء اتحاد جمركي واقتصادي ونقدي؛
- زيادة القدرة التنافسية للشركات في أفريقيا وتعزيز التجارة البينية الإفريقية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- تحسين مناخ الأعمال وتعزيز الروابط بين الشركات الأجنبية والمحلية.

I.6-4- إستراتيجية الجزائر لاختراق الأسواق الإفريقية: تتمتع الجزائر بمقومات جيوسياسية مهمة قد تمكنها من الظهور بقوة

إقليمية، فهي أكبر دولة في العالم العربي والقارة الإفريقية وفي حوض البحر الأبيض المتوسط، كما يتجاوز عدد سكانها 45 مليون نسمة، حيث تمثل ثالث أكبر احتياطي نفطي في إفريقيا بعد ليبيا ونيجيريا، حسب إحصائيات مجلة الطاقة (BP Statistical Review of World Energy) لسنة 2022 وثاني أكبر احتياطي للغاز في إفريقيا و أكبر منتج للغاز الطبيعي في إفريقيا لسنة 2022، لتحتل المرتبة العاشرة في العالم من حيث احتياطات النفط والغاز في العالم وثالث أكبر مزود للفوسفات، فضلا على تنوع الموارد الأخرى كالحديد والزنك والزنك والرقيق، إضافة إلى تنوع للأراضي الزراعية والصحراوية، فعلى الرغم من الصعوبات التي يعرفها قطاع الفلاحة إلا أن هناك إنتاجاً لمختلف الخضار، الفواكه، الحمضيات، القمح، الشعير.....

وقد تمنح هذه المقومات الجزائر دورا محوريا في القارة، كونها تمثل بوابة إفريقيا ولها انتماء عربي، يسمح لها بتبوء مكانة مهمة وثقل جيوسياسي في المحافل القارية والدولية ومن أهم الاستراتيجيات المتبعة نذكر منها:

- ترتبط الجزائر بعلاقات دبلوماسية مع 32 دولة إفريقية حتى ماي 2021م، حيث اهتمت الجزائر بتطوير مبادرات اقتصادية لتنمية إفريقيا، فأنشأت مع مصر ونيجيريا وجنوب إفريقيا والسنغال، الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا أو ما يسمى بالنيباد (NEBAD) سنة 2001م، كما لعبت الدور الرئيس كمفوض الاتحاد الإفريقي للسلم والأمن بصفة مستمرة منذ تأسيس الاتحاد الإفريقي سنة 2002م، اعتمدت الدبلوماسية الجزائرية على تقديم مساعدات للدول الإفريقية، حيث تبنت خيار مسح الديون، منها شطب 3 مليارات دولار لـ 10 ديون عشر دول إفريقية سنة 2012م وألغت 902 مليون دولار على 14 دولة إفريقية أخرى سنة 2013م، فضلا عن تقديم مساعدات لدولة مالي تجاوزت 100 مليون دولار.

- تنظيم العديد من التظاهرات على المستوى الوطني المخصصة للتصدير خلال هذا العام، مثل معرض الاستيراد والتصدير الإفريقي "أمبيكس 2021"، ومعرض المنتجات الجزائرية المخصصة للسوق الليبي، والمعرض الدولي للتصدير والخدمات اللوجستية.

- الطريق العابر للصحراء أحد المشاريع الكبرى التي تراهن عليها الجزائر لولوج السوق الإفريقية التي تضم أكثر من 700 مليون نسمة من الدول التي سترتبط بالطريق، وهي تونس والنيجر وبوركينا فاسو ومالي ونيجيريا والبلدان المجاورة لها، ويمتد هذا الطريق الذي تم الشروع في إنجازه في 1960م على مسافة 9400 كلم ويربط محوره الرئيسي الجزائر العاصمة بلاغوس النيجيرية مع عدة تفرعات تمتد إلى النيجر ومالي وتشاد وتونس. وتعتبر تجارة الحدود البينية مع الدول الإفريقية في ولايات الجنوب الكبير (تمراست إليزي، أدرار، تندوف) هي الآلية المثلى لإنشاء البنية التحتية اللازمة لنشاط عمليات التجارة الحرة عبر المنافذ الحدودية مع إفريقيا وسيساهم هذا الطريق العابر للصحراء والذي يعتبر بمثابة بوابة اقتصادية هامة في تنوع صادرات الجزائر خارج المحروقات، من خلال تبادل السلع، وتشجيع الاستثمار البيئي، وإحداث التكامل الاقتصادي، وما يترتب عنه من تنمية اجتماعية واستقرار سياسي، من خلال ما ستضفيه تكاليف النقل المخففة على سعر السلع، وتحسين القدرة الشرائية. وتظهر دراسة للبنك الدولي أن تكلفة النقل في البلدان النامية ترتفع بثلاث مرات تقريبا، موازاة مع الدول المتقدمة التي تملك شبكة طرق كبيرة وفي حالة جيدة¹⁰.

- تحديث شبكة السكك الحديدية واستئناف مشروع بناء ميناء الحمداية الواقع وسط البلاد بشراكة صينية، وكذا طريق الوحدة الإفريقية الذي يربط الجزائر العاصمة بالعاصمة النيجيرية لاغوس، وبعد أكبر خط بري للتجارة البينية في أفريقيا.

- التنظيم الجديد لبنك الجزائر والذي يسمح للمصدرين بالحصول على جميع المداخيل من العملة الصعبة الناتجة عن أنشطتهم بالإضافة إلى ذلك، يعفي نظام البنك المركزي من إجراءات التوطين البنكي، صادرات الخدمات الرقمية وكذا تلك المتعلقة بخدمات الشركات الناشئة والمهنيين غير التجاريين.

- فتح فروع بنكية في كل من السنغال تحت اسم البنك الجزائري السينغالي وموريتانيا تحت اسم بنك الاتحاد الجزائري.

- تدشين المعبرين الحدوديين الثابتين بين الجزائر وموريتانيا، ويحتوي المعبر الحدودي من جانبه الجزائري على كافة المرافق الضرورية وينتظر أن يحقق حركة اقتصادية بين البلدين من شأنها رفع وتيرة التنمية بالمناطق الحدودية في البلدين¹¹.

I.6-5- واقع المبادلات التجارية للجزائر مع الدول الإفريقية: ان تنمية العلاقات الاقتصادية والعمل على رفع التبادل التجاري

وتنوعه وتشجيع الاستثمار يساهم بصفة حيوية في خلق ارضية لتحقيق الامن، ولهذا ساهمت وعملت الجزائر على تطوير وتأسيس عملية التنمية في إفريقيا من خلال دعم البنية التحتية لدول إفريقيا وهي الارضية التي تركز عليها عملية الاستثمار حيث تؤكد الجزائر دورها القاري في إطار عدة مشاريع استثمارية تنموية في مختلف المجالات الاقتصادية.

كما وتملك الجزائر ثالث أكبر اقتصاد في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا ونيجيريا وأقوى اقتصاد في شمال إفريقيا، وتعتبر الثروات التي تتمتع بها الجزائر هو ما أهلها لإنشاء مشاريع استثمارية في إفريقيا والعمل على تنمية القارة، وترى الجزائر ان نجاح التواجد الاقتصادي الجزائري في إفريقيا مرهون باستثمارات حقيقية ومشاريع ضخمة وليس مجرد تبادل سلع معتدرة، وان هذه الاستثمارات تحتاج إلى ميزانيات ضخمة لتغطيتها.

كما وتعمل الحكومة مؤخرا على تغيير وجهة بوصلتها الاقتصادية من الشمال إلى الجنوب بعدما تجاهلت إمكانياتها الكبيرة لسنوات عديدة، في خضم انشغالها بإقامة علاقات اقتصادية جيدة مع دول الشمال كالدول الأوروبية، الأمريكية والآسيوية، بحثا عن المشاريع الاستثمارية الراجحة واستقطابا للعملة الصعبة ويظهر ذلك جليا من خلال المجهودات التي تبذلها الحكومة لربط الاقتصاد الوطني باقتصاديات القارة السمراء، هادفة بذلك إلى فتح المجال للمصنع الجزائري لتسويق وترويج منتجاته ببلدان إفريقيا حيث يأتي توجه الجزائر لفتح أسواق استثمارية بدول إفريقيا الوسطى والساحل، تجسيدا للمخطط الجديد الذي توجهت إليه الحكومة في الفترة الأخيرة من خلال سعيها للخروج "مبدئيا" من الاعتماد على إيرادات المحروقات كمصدر أول لإيرادات الدولة المالية.

وتمثل استراتيجية الدولة في الخروج تدريجيا من التبعية للمحروقات وذلك من خلال تنوع النشاطات الاقتصادية والتجارية من اجل ادماج نموذج اقتصادي جديد يقوم على خلق القيمة المضافة، وقد كانت رسالة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، واضحة حيث أكد في أحد اللقاءات ضرورة تقليص تبعية الاقتصاد لمداخل المحروقات إلى 80%.

تتمتع الجزائر بكافة الإمكانيات الضرورية بما في ذلك الموروث الصناعي الذي صرفت عليه الدولة أموال طائلة حان الوقت للاستفادة منها على غرار مجمع سونلغاز الذي يعد قاطرة الصناعة وكوسيدار والمؤسسة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية والخطوط الجوية الجزائرية وغيرها.

كما أن سوق المعدات الكهربائية في الجزائر عرفت تطورا سريعا، لا سيما مع تطور الشبكات الكهربائية وعملية الإمداد بالكهرباء وتدبير تحقيق النجاعة الطاقوية وتطوير الشبكات الكهربائية الذكية والتخزين والتنقل المستدام، وهي الاستعمالات التي من شأنها تطوير هذه السوق، ولهذا الغرض، بات من الضروري تبني نظرة استراتيجية إيجابية لتطويره ضمن حركية التصدير، إن نظرة الجزائر تعمل على البحث عن كيفية فتح المجال لترقية صادرات الطاقة بإفريقيا، خاصة وأن نصف سكان هذه القارة لا يستفيدون من الكهرباء، أي ما يعادل 600 مليون نسمة¹².

شكل رقم (3): المبادلات التجارية الآفرو-جزائرية قبل وبعد الانضمام للمنطقة الحرة للفترة من 2010-2022



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات المديرية العامة للجمارك باستخدام البرنامج Eviews12

وأوضحت معطيات الجمارك في الشكل رقم 4 بأن المبادلات التجارية للجزائر مع الدول الإفريقية سجلت ارتفاعا ملحوظا سنة 2019 بـ 3.52 مليار دولار مقارنة بالسنوات السابقة بنسبة زيادة تصل إلى 510% وهذا راجع إلى مجموعة من الإجراءات المتخذة من قبل الدولة الجزائرية لتحفيز وتنشيط مبادلاتها مع الدول الإفريقية، وفي سنة 2020م سجلت 3.07 مليار دولار حيث عرفت تراجع بنسبة 13% أي ما يعادل 456.26 مليون دولار مقارنة بسنة 2019 وهذا راجع لتأثرها بالأزمة العالمية وباء كوفيد 19 و3.20 مليار دولار سنة 2021م و3.96 مليار دولار سنة 2022م وهو ما يمثل زيادة مهمة مقارنة بمسار تطور معدل التجارة مع القارة ويرجع ذلك إلى بداية دخول تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية، لكنها لا ترقى للمستوى المطلوب، حيث إن 96 في المئة من المعاملات والمبادلات التجارية تكون بين الجزائر و5 دول فقط منها ثلاث دول من شمال إفريقيا كل من تونس، المغرب وموريتانيا، حيث مثلت صادرات الجزائر من إفريقيا 8.06% سنة 2020 مقابل 56% لأوروبا و28% بآسيا أما الواردات قدرت بـ 3.27% و48% لأوروبا و32% لآسيا في نفس الفترة.

الجدول رقم (1): حجم المبادلات التجارية لأهم الشركاء التجاريين للفترة من 2020-2022

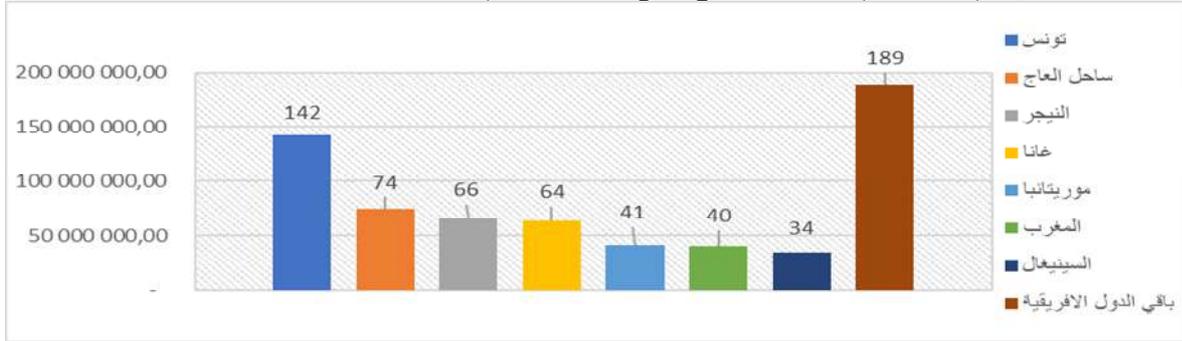
البلد / السنة	2022	2021	2020
تونس	1 476 748 626,52	876 949 343,67	1 032 715 744,18
المغرب	100 693 397,65	554 599 138,49	483 962 828,17
مصر	136 869 533,12	180 998 051,03	188 044 921,66
ساحل العاج	98 067 910,56	53 141 715,54	19 819 399,59
ليبيا	27 637 342,47	68 303 507,85	52 846 249,84

27 924 504,93	82 027 404,40	27 924 504,93	موريتانيا
44 166 417,42	43 929 354,08	35 281 355,68	السينغال
64 279 359,83	39 351 976,05	16 154 054,70	غانا
67 147 971,40	35 340 105,62	8 691 531,07	النيجر
101 684 802,66	10 664 260,46	10 789 984,06	نيجيريا
17 092 764,95	4 405 166,87	32 169 165,82	جنوب إفريقيا
173 674 931,76	132 236 953,66	45 552 647,58	باقي الدول الافريقية
2 335 987 563,29	2 081 946 977,72	1 953 952 387,30	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات المديرية العامة للجمارك

ويشير الجدول رقم 1 لحجم المبادلات التجارية لأهم الشركاء التجاريين إذ تظهر النتائج ارتفاعا ملحوظا في حجم المبادلات التجارية مع بداية التوقيع على اتفاقية منطقة التجارة الحرة الافريقية سنة 2021 و2022 وتظهر البيانات، تصدر 7 دول من أفريقيا حجم التجارة البينة مع الجزائر سنة 2022، ويتعلق الأمر بكل من تونس، مصر، نيجيريا، المغرب، ساحل العاج، النيجر، وغانا، فيما تبقى ضعيفة مع باقي الدول. وحلت تونس في صدارة الدول الأفريقية في قائمة شركاء الجزائر التجاريين نهاية 2022، ب 1.47 مليار دولار بنسبة 32% من حجم المبادلات الافريقية وتأتي مصر في المركز الثاني ب 136 مليون دولار بنسبة 4% ثم نيجيريا والمغرب ب 101 مليون دولار و100 مليون دولار بنسبة 3% على التوالي.

شكل رقم (4): حجم الصادرات خارج قطاع الخروقات لأهم الشركاء التجاريين الفترة من 2022



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات المديرية العامة للجمارك

تشير البيانات حسب الشكل رقم 5 تصدر 7 دول حجم الصادرات خارج قطاع الخروقات سنة 2022 ويتعلق الأمر بكل من تونس، ساحل العاج، النيجر، غانا، موريتانيا، المغرب والسينغال، وحلت تونس في صدارة الدول الأفريقية في قائمة شركاء الجزائر التجاريين نهاية 2022، ب 142 مليون دولار بنسبة 22% من حجم الصادرات الافريقية خارج الخروقات، وتأتي ساحل العاج في المركز الثاني ب 74 مليون دولار بنسبة 12% ثم النيجر وغانا ب 66 مليون دولار و64 مليون دولار بنسبة 11% و9% على التوالي.

II – الطريقة والأدوات :

1.II- الإطار النظري لنموذج الجاذبية: هناك العديد من النماذج الاقتصادية التي تستخدم لفهم تدفق التجارة الخارجية وتحليل العوامل التي تؤثر فيها ومن بين تلك النماذج الاقتصادية نذكر منها نظرية هيكرش-أولين ونظرية اختلاف الاذواق ونموذج الفجوة التكنولوجية ونموذج الجاذبية، حيث يحظى نموذج الجاذبية بأهمية بالغة في أدبيات الاقتصاد الدولي والاقتصاد القياسي، ويجعل التوقعات بشأن التدفقات التجارية مبنية على أساس المسافة التي تفصل بين الدول والتفاعل بين الأحجام الاقتصادية بين الدول، هذا النموذج يعتمد على مفهوم أن البلدان تتجه نحو التجارة مع الأسواق التي تكون لديها قوة جاذبة، مثل المسافة، الحجم السوقي، الاتفاقات، والتكلفة والاستثمارات والبنية التحتية وغيرها من العوامل. هذا النموذج يمكن استخدامه لتوقع تدفق التجارة بين البلدان.

تستند التقديرات في نماذج الجاذبية على المسافة بين البلدين إضافة إلى بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى، لأغراض قياس محددات التجارة بين دولتين نستعرض في هذه الدراسة لاختبار التدفقات التجارية بين الجزائر وعدد من دول منطقة التجارة الحرة الافريقية المكونة من 51 دولة خلال فترة الدراسة (2010-2022) من خلال المتغيرات المستقلة وهي الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة بالإضافة إلى عدد السكان، المسافة الجغرافية، اللغة، الحدود المشتركة، الرابط الاستعماري والاتفاقيات المشتركة، لذا فالمعادلة التي تبين المتغيرات التفسيرية تأخذ الشكل التالي :

$$\text{LOG Cij} = \beta_0 + \beta_1 \text{LOG(PIBA)} + \beta_2 \text{LOG(PIB)} + \beta_3 \text{LOG(POPA)} + \beta_4 \text{LOG(POP)} + \beta_5 \text{LOG(DISTANCE)} + \beta_6 \text{COLONIAL} + \beta_7 \text{ACCOCOM} + \beta_8 \text{FASMAR}$$

حيث أن:

i : الجزائر

j : دولة الشريك (51 دولة)

t : عدد سنوات الدراسة (2010-2022)

C : المتغير التابع ويمثل التجارة البينية الأفرو-جزائرية وهي عبارة عن إجمالي الصادرات والواردات بالمليون دولار.

PIBA : حجم الناتج المحلي الإجمالي للجزائر بالمليون دولار.

PIB : حجم الناتج المحلي الإجمالي لدول منطقة التجارة الحرة الإفريقية 51 بالمليون دولار.

POPA : عدد سكان الجزائر بالمليون نسمة

POP : عدد سكان دول المنطقة بالمليون نسمة

DISTANCE : المسافة الجغرافية وهي المسافة بين عاصمة الجزائر وعواصم دول منطقة التجارة الحرة الإفريقية.

LANGOFF : اللغة حيث يتم إعطاء رقم واحد لدول المشتركة مع الجزائر والرقم صفر لدول التي لا تملك لغة مشتركة مع الجزائر

ACCOCOM : الاتفاقيات حيث يتم إعطاء رقم واحد لدول الموقعة مع الجزائر والرقم صفر لدول التي لا تملك اتفاقية مع الجزائر

فيما يتعلق بالتأثير المتوقع للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع والممثل في Ci التدفقات التجارية البينية نجد:

الناتج المحلي الإجمالي (PIB) على التجارة البينية فمن المتوقع أن يكون معامل الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة والجزائر أكبر من الصفر أي موجب حيث أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي يعمل على تشجيع المستثمرين على المزيد من الإنتاج ومن ثم زيادة الفائض المحلي وزيادة الصادرات وبالتالي زيادة التدفقات البينية بين الدول.

التأثير المتوقع للمسافة DISTANCE على التجارة البينية هو سالب، حيث يترتب زيادة المسافة الجغرافية زيادة تكلفة النقل مما يزيد من أسعار السلع ويقلل من الطلب عليها وهذا يؤدي إلى خفض الإنتاج وبالتالي خفض التبادل التجاري لذلك من المتوقع أن يكون معامل المسافة أقل من الصفر.

بالنسبة للمتغير POP الكثافة السكانية حيث يعبر السكان عن حجم السوق فكلما زاد حجم السكان والذي يقارب 1.4 مليار نسمة سنة يؤدي ذلك لكبر واتساع حجم السوق المتاح أمام السلع والخدمات، مما يزيد في التدفقات البينية ومن المتوقع أن يكون معامل سكان الجزائر ودول منطقة التجارة الحرة الإفريقية أكبر من الصفر أي موجب.

أما بالنسبة للمتغير الوهمي اللغة والحدود المشتركة فمن المتوقع أن يكون تأثيره إيجابي على التدفقات التجارية حيث تزداد التجارة فيما بين الدول ذات الحدود الواحدة لخفض تكلفة النقل بالإضافة إلى أن اللغة المشتركة تعمل على تسهيل التعاملات بين الأطراف، فمن المتوقع أن يكون معامل اللغة والحدود أكبر من الصفر أي موجب.

وكذلك بالنسبة لمتغير الاتفاقيات فمن المتوقع أن يكون تأثيره إيجابي على التدفقات التجارية حيث تزيد التجارة فيما بين الدول الشريكة في الاتفاقيات الاقتصادية.

وتستخدم الدراسة الحالية البيانات المجمعة Panel Data في القياس لتقدير نموذج الجاذبية لتجارة البينية بين الجزائر ودول منطقة التجارة الحرة الإفريقية خلال الفترة (2010-2022) وهذا قد تم تجميع بيانات متغيرات الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان من مصدر بيانات البنك الدولي بالإضافة لجميع الصادرات والواردات البينية اعتمادا على بيانات المديرية العامة للجمارك.

II.2- عرض نتائج الدراسة القياسية:

II.2-1- مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة: في سبيل دراسة العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وجب أولا

التحقق من وجود علاقة بين المتغيرات بواسطة تحليل معاملات الارتباط بيرسون.

الجدول (2): يبين الارتباطات بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

CI	المتغيرات
-0.050956	PIBA
0.213921	PIB
-0.275459	DISTANCE
0.167140	POPA
0.107826	POP
0.289133	ACCOCOM
0.121813	COLONIAL

0.122171	FASMAR
0.290280	FRONT
0.390311	LANGOFF

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews13

يتضح من الجدول رقم (2) والملحق رقم (1) أن لكل المتغيرات المستقلة علاقات ارتباط موجبة مع المتغير التابع ماعدا متغير المسافة الذي يرتبط سلبيا، وكل الارتباطات ذات دلالة إحصائية عند درجة المعنوية 5%. نلاحظ أن الناتج الداخلي الخام للجزائر فقط من يرتبط سلبيا لكن دون دلالة إحصائية عند درجة المعنوية 5%.

في الملحق رقم (2) حيث تظهر سحابة الانتشار بوضوح وجود العلاقة الخطية بالنسبة لكل المتغيرات مؤكدة النتائج السابقة
II.2-2- تقدير النموذج: بعد توصيف المتغيرات والتحقق من الفرضيات الأولية، نقوم بتقدير نموذج الجاذبية بطريقة المربعات الصغرى العادية باستخدام معطيات بانل، حيث تتضمن العينة 51 دولة لـ 13 سنة (2010-2022) وبسبب فقدان بعض البيانات لبعض الدول نتبع منهجية بانل غير المتوازنة، ثم نعرض النتائج إحصائيا وقياسيا وناقشها اقتصاديا.
في هذه المرحلة نقدر النموذج بطريقة (OLS) حيث المعادلة تبين العلاقة الدالية الأسية التي تربط التجارة البينية (CI) بالمتغيرات المستقلة العشرة التالية:

- المتغيرات القاعدية لنموذج الجاذبية: الناتج الداخلي الخام للجزائر (PIBA)، الناتج الداخلي الخام للدول المستقبلية (PIB)، المسافة بين الجزائر والدول المستقبلية (DISTANCE).

- المتغيرات الأساسية لنموذج الجاذبية: عدد سكان الجزائر (POPA)، عدد سكان الدول المستقبلية (POP).

- المتغيرات الإضافية لنموذج الجاذبية: الاتفاقات الثنائية (ACCOCOM)، المستعمر المشترك (COLONIAL)، الواجهات البحرية (FASMAR)، الحدود الجغرافية المشتركة (FRONT)، اللغات المشتركة (LANGOFF). وكلها متغيرات صورية لذلك لا تخضع للتحويل اللوغاريتمي.

نظرا لعدد المتغيرات المضافة الكثيرة فإننا نقوم بالتقدير باستخدام منهجية الانتقال من العام إلى الخاص (GETS)¹³ مع عدم إدراج المتغيرات القاعدية والأساسية للنموذج ضمن المتغيرات المختبرة في حوارزمية البحث التلقائي-GETS المطبقة ببرنامج Eviews13.¹⁴
ولأجل التقدير الخطي لا بد من تحويل المتغيرات القاعدية والأساسية لوجاريتمي. نتوقع أن تكون تأثيرات كل المتغيرات المستقلة موجبة على التجارة البينية بين الجزائر والدول الإفريقية ماعدا متغير المسافة الذي يؤثر سلبيا.

النتائج مبينة في الملحق رقم (3) وملخص التقدير كما يلي:

$$\text{LOG(CI)} = -429.404 - 0.228*\text{LOG(PIBA)} + 1.361*\text{LOG(PIB)} - 2.238*\text{LOG(DISTANCE)} + 24.674*\text{LOG(POPA)} - 0.0270*\text{LOG(POP)} + 2.030*\text{ACCOCOM} + 1.375*\text{COLONIAL} + 1.614*\text{FASMAR}$$

يظهر من النتائج أن التقدير جيد عموما، حيث تم استبعاد متغيرين إضافيين هما: الحدود المشتركة، اللغات المشتركة. مع وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء واختلاف تبايناتها. حيث يظهر الملحق رقم (4) من خلال اختبار LM للارتباط الذاتي أن القيمة الاحتمالية لإحصائية كاي تربيع تساوي 0.0001 أقل من درجة المعنوية 5% المعتمدة في دراستنا. كذلك، يظهر الملحق رقم (5) من خلال اختبار وايت لثبات التباين أن القيمة الاحتمالية لإحصائية كاي تربيع تساوي 0.0001 أقل من درجة المعنوية 5%. لأجل ذلك لا بد من إزالة هذين المشكلين القياسيين.

II.2-3- تقدير النموذج المحسن: نعيد تقدير المعادلة بطريقة المربعات الصغرى المرححة مقطوعيا (Cross-section weights) لمعالجة مشكلة اختلاف تباين الأخطاء، مع تصحيح الأخطاء القياسية بإحدى طرق (PCSE) التي تسمى (Period weights).

نتائج تقدير النموذج المحسن مبينة في الملحق رقم (6)، والجدول الموالي يلخص النتائج.

الجدول (3): يوضح نتائج تقدير النموذج بعد التحسين

المتغيرات	C	PIBA	PIB	DISTANCE	POPA	POP	ACCOCOM	COLONIAL	FASMAR
العالم	-225.87	-0.2325	1.1767	-1.748124	12.670	0.3773	1.338867	1.092253	2.83372
إحصائية T	-10.369	-2.3491	8.5819	-12.68050	10.672	2.9660	5.224761	4.903953	11.3635
قيمة P	0.0001	0.0191	0.0001	0.0001	0.0001	0.0031	0.0001	0.0001	0.0001
المؤشرات الإحصائية	R ²		R ²		Jarque-Bera		F		
الإحصائية	0.777554		0.774769		10.689 (P-value = 0.0001)		279.2014 (P-value = 0.0001)		

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews13

II.2-3-1- الاختبارات الشخصية: يقرر اختبار جاك بيرا ما إذا كانت بواقي التقدير تتوزع طبيعياً أم لا؟ حيث قبول فرضية العدم يعني أن البواقي تتوزع طبيعياً وهو شرط ضروري في العينات الصغيرة عكس عينة هذه الدراسة التي تتعدى 663 مشاهدة وبالتالي فهي كبيرة نسبياً. نلاحظ في الجدول رقم (2) والملاحق رقم (8) أن القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار تساوي 0.004 والتي تقل عن درجة المعنوية 5% أنها لا تتوزع طبيعياً، لكن هذا المشكل غير مطروح بقوة طالما أن العينة كبيرة.

II.2-3-2- اختبارات الحساسية: لأجل اختبار مدى استقرار معالم النموذج على طول فترة الدراسة تجري اختبار CUSUM واختبار CUSUM of Squares، حيث يظهر من الملاحق (9) و(10) أن الرسم البياني الممثل بالخط الأزرق والذي يعبر عن البواقي المعادة ومربع البواقي المعادة يقع داخل فترات الثقة (الخطوط الحمراء). وبالتالي النموذج مستقر والمعالم ثابتة على طول فترة الدراسة.

III- النتائج ومناقشتها :

نقوم في هذا العنوان بتحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها ثم ربطها بفرضيات الدراسة. من خلال ما سبق يمكن رصد الملاحظات التالية:

III.1- التحليل الإحصائي:

III.1-1- جودة التوفيق وجودة النموذج: النموذج المقدر يمتاز بجودة التوفيق إذ أن 77% من التغيرات في المتغير التابع CI مفسرة بتغيرات المتغيرات المستقلة. وهذا المؤشر معنوي إحصائياً بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر التي تساوي 0.0001 وهي أقل بكثير من درجة المعنوية 5% المعتمدة في دراستنا، وبالتالي فالنموذج له معنوية عالية جداً.

III.1-2- المعنوية الإحصائية للمعالم: بالنسبة للمعنوية الجزئية فإن معلمة الحد الثابت تشير إلى أن التجارة الخارجية بين الجزائر ودول إفريقيا 51 يتوقع لها أن تنخفض عن المستوى الحالي بـ 225.87% إذا افترضنا أن المتغيرات الثمانية المدرجة في النموذج غير مؤثرة. وهذا التوقع له دلالة إحصائية بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت التي تساوي 0.0001 وهي أقل من درجة المعنوية 5%. بالنسبة للمتغيرات المفسرة فإن زيادة الناتج الداخلي الخام للجزائر بـ 1% تؤدي إلى انخفاض التجارة البينية بين الجزائر ودول إفريقيا بـ 0.2325% بافتراض ثبات العوامل الأخرى. وهذا الأثر معنوي بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت التي تساوي 0.0191 والتي تقل عن درجة المعنوية 5%.

نلاحظ أيضاً أن زيادة الناتج الداخلي الخام للدول الإفريقية بـ 1% تؤدي إلى زيادة التجارة البينية بينها وبين الجزائر بـ 1.176% بافتراض ثبات العوامل الأخرى. وهذا الأثر معنوي بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت التي تساوي 0.0001 والتي تقل عن درجة المعنوية 5%.

في حين أن زيادة المسافة بين دول إفريقيا والجزائر بـ 1% تؤدي إلى انخفاض التجارة البينية بينها بـ 1.748% بافتراض ثبات العوامل الأخرى. وهذا الأثر معنوي بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت التي تساوي 0.0001 والتي تقل عن درجة المعنوية 5%. من جهة أخرى فإن زيادة عدد سكان الجزائر بـ 1% تؤدي إلى زيادة التجارة البينية بينها وبين دول إفريقيا بـ 12.670% بافتراض ثبات العوامل الأخرى. وهذا الأثر معنوي بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت التي تساوي 0.0001 والتي تقل عن درجة المعنوية 5%.

كما أن زيادة عدد سكان دول إفريقيا بـ 1% تؤدي إلى زيادة التجارة البينية بينها وبين الجزائر بـ 0.377% بافتراض ثبات العوامل الأخرى. وهذا الأثر معنوي بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت التي تساوي 0.0031 والتي تقل عن درجة المعنوية 5%. بخصوص المتغيرات الصورية نلاحظ أن كل من الاتفاقيات الثنائية، الماضي الاستعماري المشترك، والواجهات البحرية للدول كلها تؤدي إلى زيادة التجارة البينية بين الجزائر ودول إفريقيا بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت التي تساوي 0.0001 في المتغيرات المذكورة والتي تقل عن درجة المعنوية 5% المعتمدة في دراستنا، مع ملاحظة أن تأثير الواجهات البحرية أثرها أكبر في زيادة التجارة البينية مقارنة بباقي المتغيرات الصورية، تلبها في قوة التأثير الاتفاقيات الثنائية.

III.2- التحليل الاقتصادي للنتائج: نحاول تفسير تأثيرات المتغيرات المستقلة التي تمارسها على التجارة الخارجية بين الجزائر ودول إفريقيا اعتماداً على فترة الدراسة التي امتدت من سنة 2010 إلى غاية 2022. حيث استخدمنا نموذجاً قياسياً مقدر بطريقة المربعات الصغرى شبه المعممة مع تصحيح الأخطاء القياسية بطريقة PCSE. والنتائج كانت كما يلي:

III.2-1- التأثير الإيجابي للمتغيرات القاعدية: تشير النتائج إلى أن زيادة الناتج الداخلي الخام للدول الإفريقية بـ 1% تؤدي إلى زيادة التجارة البينية بينها وبين الجزائر بـ 1.176%

نتيجة لذلك، يمكن إثبات صحة الفرضية التي تنص على أن " يؤثر الناتج المحلي الإجمالي على التدفقات التجارية بين الجزائر ودول منطقة التجارة الحرة الإفريقية تأثيراً إيجابياً ".

III.2-2- التآثير السلبي للناتج الداخلي الخام للجزائر: يمكن تفسير التآثير السلبي غير المتوقع للناتج الداخلي الخام للجزائر على

التجارة البينية بينها وبين الدول الإفريقية بعدة احتمالات، منها:

- **عدم تنوع الاقتصاد الجزائري:** حيث يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على قطاع المحروقات، مما يقلل من تنوع المنتجات التي يمكن تصديرها إلى الدول الإفريقية. وبالتالي، فإن زيادة الناتج الداخلي الخام للجزائر لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة التجارة البينية، لأنها لا تؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات الجزائرية في الدول الإفريقية.

- **وجود حواجز جمركية وتنظيمية:** تفرض العديد من الدول الإفريقية حواجز جمركية وتنظيمية على التجارة مع الجزائر، مما يجعل المنتجات الجزائرية أقل تنافسية في الأسواق الإفريقية. وبالتالي، فإن زيادة الناتج الداخلي الخام للجزائر لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة التجارة البينية، لأنها تؤدي إلى زيادة تكلفة تصدير المنتجات الجزائرية إلى الدول الإفريقية.

- **ضعف البنية التحتية:** تعاني العديد من الدول الإفريقية من ضعف البنية التحتية، مما يجعل من الصعب نقل المنتجات الجزائرية إلى الأسواق الإفريقية. وبالتالي، فإن زيادة الناتج الداخلي الخام للجزائر لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة التجارة البينية، لأنها تؤدي إلى زيادة تكلفة نقل المنتجات الجزائرية إلى الدول الإفريقية.

نتيجة لذلك، يمكن رفض الفرضية التي تنص على أن " يؤثر الناتج المحلي الإجمالي على التدفقات التجارية بين الجزائر ودول منطقة التجارة الحرة الإفريقية تأثيرا إيجابيا ".

III.2-3- التآثير للمتغيرات الأساسية:

- تشير النتائج إلى أن زيادة المسافة بين دول إفريقيا والجزائر بـ 1% تؤدي إلى انخفاض التجارة البينية بـ 1.748% وهذا راجع لضعف القاعدة اللوجستية وزيادة تكاليف النقل إذ يعد النقل البحري والجوي ضعيفا بين الجزائر وإفريقيا. نتيجة لذلك، يمكن إثبات صحة الفرضية التي تنص على أن " تأثر المسافة الجغرافية تأثيرا سلبيا على التدفقات التجارية بين الجزائر ودول منطقة التجارة الحرة الإفريقية ".

- تشير النتائج إلى أن زيادة عدد سكان الجزائر بـ 1% تؤدي إلى زيادة التجارة البينية بينها وبين دول إفريقيا بـ 12.670%، كما أن زيادة عدد سكان دول إفريقيا بـ 1% تؤدي إلى زيادة التجارة البينية بينها وبين الجزائر بـ 0.377% نتيجة لذلك، يمكن إثبات صحة الفرضية التي تنص على أن " الكثافة السكانية لها تأثيرا إيجابيا على التدفقات التجارية بين الجزائر ودول منطقة التجارة الحرة الإفريقية ".

III.2-4- التآثير الإيجابي للمتغيرات الصورية: تشير النتائج إلى أن كل من الاتفاقيات الثنائية، الماضي الاستعماري المشترك،

والواجهات البحرية للدول كلها تؤدي إلى زيادة التجارة البينية بين الجزائر ودول إفريقيا. نتيجة لذلك، يمكن إثبات صحة الفرضية التي تنص على أن " تأثر كل من الاتفاقيات الثنائية، الماضي الاستعماري المشترك، والواجهات البحرية تأثيرا إيجابيا على التجارة البينية بين الجزائر ودول منطقة التجارة الحرة الإفريقية ".

IV - الخلاصة :

بناء على هذه النتائج ومن خلال التحليل الاقتصادي لها، يمكن للجزائر الاستفادة من فرص متنوعة في الأسواق الإفريقية عن طريق الانضمام لمزيد من الاتفاقيات والتكتلات الإفريقية ومضاعفة المبادلات التجارية البينية، ولتحقيق ذلك فإنه من الضروري على الدولة الجزائرية اتخاذ عدة إجراءات لتعزيز المبادلات التجارية الأفرو-جزائرية والاستفادة من منطقة التجارة الحرة الإفريقية ومن أهمها الحرص على بناء قاعدة لوجستية متينة لتعزيز الأثر الإيجابي لحركة البضائع التجارية، مثل الموانئ، الطرق، السكك الحديدية، وزيادة نقاط الرحلات الجوية، وإلى جانب هذا من الضروري الحرص على تنوع الاقتصاد الجزائري والاعتماد على القطاعات الغير نفطية مثل الزراعة والصناعة والسياحة والتي لها دور هام في تعزيز التجارة البينية الإفريقية، وكذا العمل على تسهيل المعاملات المالية وتبسيط الإجراءات الجمركية لتحفيز التجارة، ودعم وتشجيع المؤسسات الوطنية الصغيرة والمتوسطة مما يزيد من تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الإفريقية.

- ملاحق :

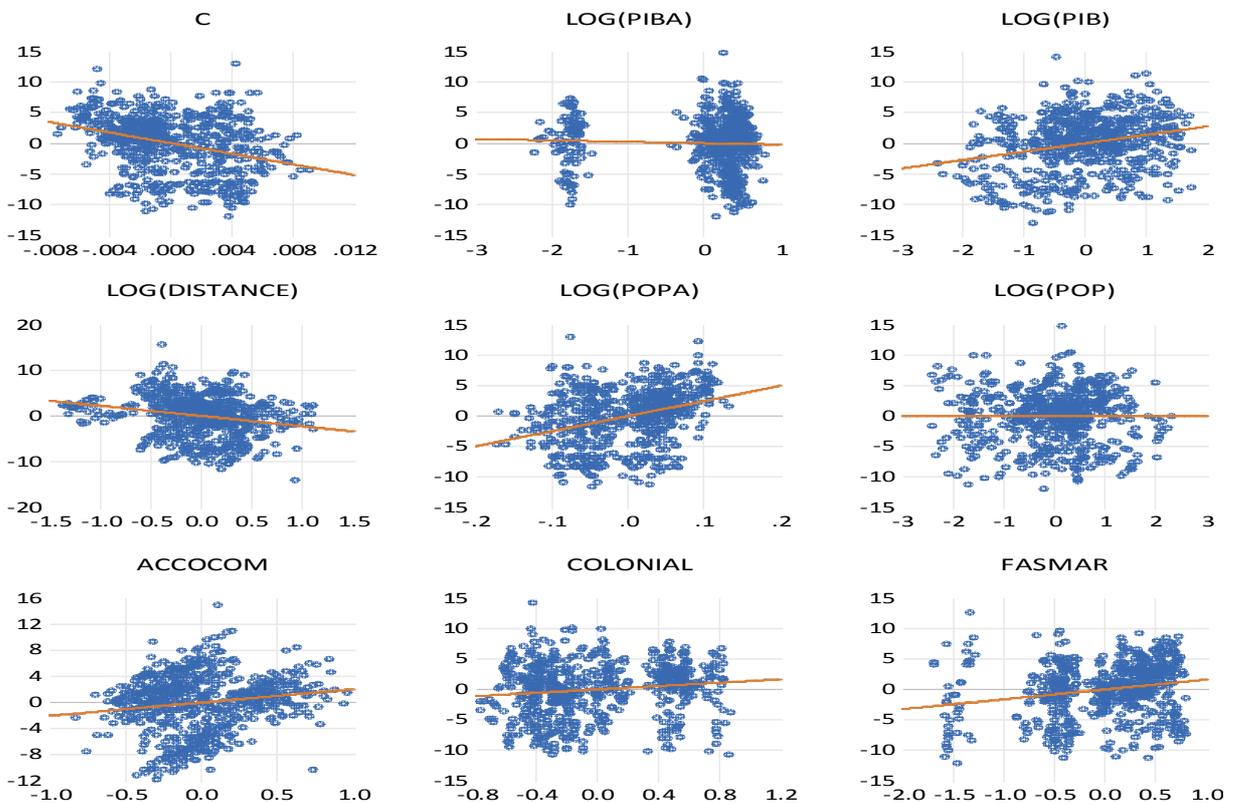
الملحق رقم (01): يبين مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 10/19/23 Time: 22:35
Sample: 2010 2022
Included observations: 648
Balanced sample (listwise missing value deletion)

Correlation Probability	CI	PIBA	PIB	DISTANC	POPA	POP	ACCOCOCOLONIAFASMAR	FRONT	LANGOFF
CI	1.000000 -----								
PIBA	-0.050956 0.1952	1.000000 -----							
PIB	0.213921 0.0000	-0.006504 0.8687	1.000000 -----						
DISTANCE	-0.275459 0.0000	-0.001504 0.9695	-0.058310 0.1381	1.000000 -----					
POPA	0.167140 0.0000	-0.179651 0.0000	0.035081 0.3726	0.005807 0.8827	1.000000 -----				
POP	0.107826 0.0060	-0.010768 0.7844	0.783988 0.0000	-0.084051 0.0324	0.069247 0.0782	1.000000 -----			
ACCOCOM	0.289133 0.0000	0.118526 0.0025	0.311802 0.0000	-0.245595 0.0000	0.423133 0.0000	0.146359 0.0002	1.000000 -----		
COLONIAL	0.121813 0.0019	0.001825 0.9630	-0.172814 0.0000	-0.418090 0.0000	0.000590 0.9880	-0.113325 0.0039	0.044705 0.2558	1.000000 -----	
FASMAR	0.122171 0.0018	0.001620 0.9672	0.230006 0.0000	-0.095321 0.0152	0.007629 0.8463	0.075343 0.0552	0.190013 0.0000	0.036709 0.3508	1.000000 -----
FRONT	0.290280 0.0000	0.000898 0.9818	-0.009282 0.8136	-0.537580 0.0000	0.000291 0.9941	-0.081644 0.0377	0.257420 0.0000	0.363683 0.0000	0.052286 0.1837
LANGOFF	0.390311 0.0000	0.000981 0.9801	0.184827 0.0000	-0.408380 0.0000	0.000317 0.9936	0.053562 0.1733	0.446637 0.0000	0.176985 0.0000	0.281500 0.0000

المصدر: مستخرجات البرنامج الإحصائي

المحقة رقم (02): يبين تمثيل العلاقة الخطية للمتغيرات المستقلة مع المتغير التابع LOG(CI+1) vs. Variables (Partialled on Regressors)



المصدر: مستخرجات البرنامج الإحصائي

الملحق رقم (03): يبين نتائج تقدير النموذج بمنهجية GETS

Dependent Variable: LOG(CI+1)
Method: Variable Selection
Date: 10/21/23 Time: 14:02
Sample: 2010 2022
Included observations: 648
Number of always included regressors: 6
Number of search regressors: 5
Selection method: AutoGets
Number of blocks: 1

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
C	-429.4050	49.80539	-8.621656	0.0000
LOG(PIBA)	-0.228011	0.214841	-1.061304	0.2890
LOG(PIB)	1.361563	0.202523	6.723003	0.0000
LOG(DISTANCE)	-2.238342	0.385815	-5.801602	0.0000
LOG(POPA)	24.67462	2.718441	9.076755	0.0000
LOG(POP)	-0.027074	0.183618	-0.147447	0.8828
ACCOCOM	2.030194	0.500962	4.052588	0.0001
COLONIAL	1.375621	0.394427	3.487642	0.0005
FASMAR	1.614340	0.302874	5.330079	0.0000
R-squared	0.507253	Mean dependent var		10.51790
Adjusted R-squared	0.501084	S.D. dependent var		6.047304
S.E. of regression	4.271451	Akaike info criterion		5.755576
Sum squared resid	11658.74	Schwarz criterion		5.817713
Log likelihood	-1855.806	Hannan-Quinn criter.		5.779680
F-statistic	82.22653	Durbin-Watson stat		1.114801
Prob(F-statistic)	0.000000			

Selection Summary

Number of selected regressors: 3
Number of models compared: 3

*Note: p-values and subsequent tests do not account for variable selection.

المصدر: مستخرجات البرنامج الإحصائي

الملحق رقم (04): يبين نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag

F-statistic	157.1243	Prob. F(1,638)	0.0000
Obs*R-squared	128.0511	Prob. Chi-Square(1)	0.0000

المصدر: مستخرجات البرنامج الإحصائي

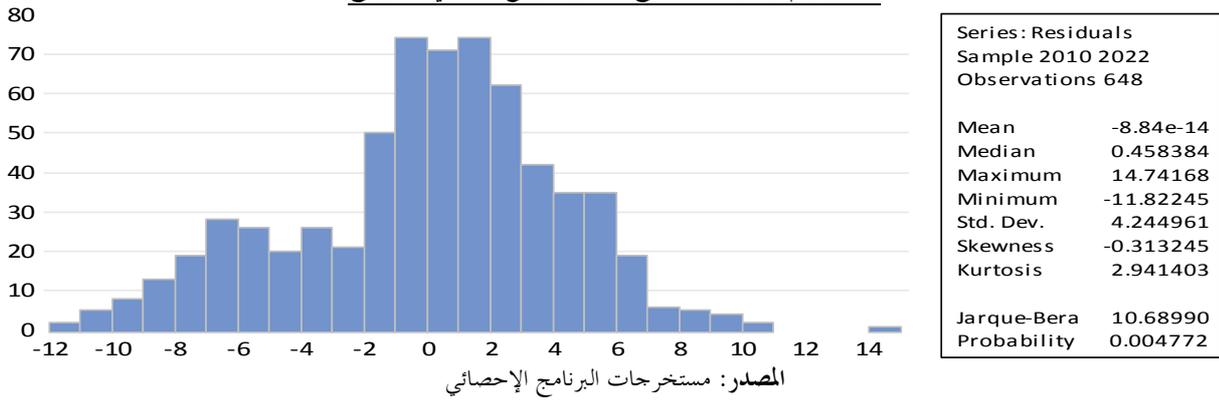
الملحق رقم (05): يبين نتائج اختبار ثبات التباين للنموذج

Heteroskedasticity Test: White
Null hypothesis: Homoskedasticity

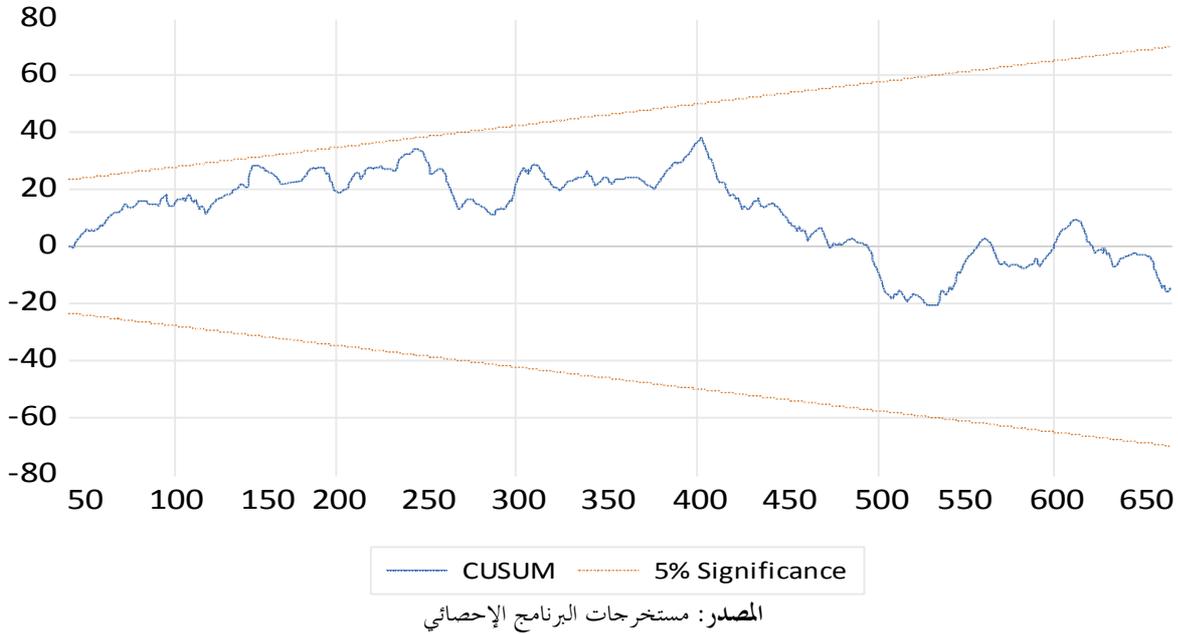
F-statistic	5.476218	Prob. F(41,606)	0.0000
Obs*R-squared	175.1810	Prob. Chi-Square(41)	0.0000
Scaled explained SS	165.3577	Prob. Chi-Square(41)	0.0000

المصدر: مستخرجات البرنامج الإحصائي

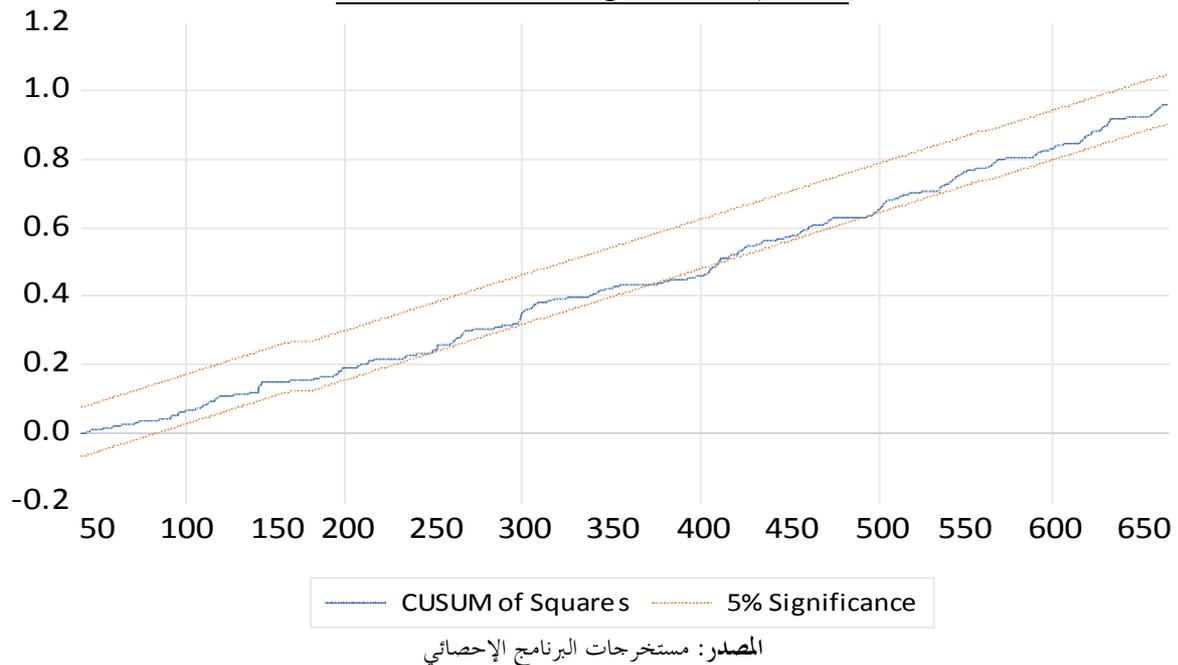
الملحق رقم (08): يبين نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج



الملحق رقم (09): يبين نتائج اختبار CUSUM



الملحق رقم (10): يبين نتائج اختبار مربعات CUSUM



- الإحالات والمراجع :

- ¹. وفاء سعد إبراهيم (2019)، التدفقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا - نموذج الجاذبية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 20(2)، ص.ص. 61-92.
- ⁸. ABID, S. (2021). **Potentiel d'intégration commerciale de l'Algérie au marché africain : une analyse à l'aide d'un modèle de gravité**, المجلة العلمية المستقبل، استرجع في من الاقتصادي <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/173081>, (1)9, 315-300.
- ³. عبید سعاد، طهراوي فريد (2021)؛ نموذج الجاذبية لتجارة الحرة الجزائرية (دراسة حالة الجزائر مع أهم زبائنها التجاريين)، مجلة مجاميع المعرفة، 7(1)، ص.ص. 213-229.
- ⁴. عبد العظيم حسن فؤاد (2021)، واقع التبادل التجاري المصري الإفريقي في إطار التكامل الاقتصادي، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، 4(13)، ص.ص. 98-116.
- ⁵. البنك الإفريقي للتنمية (2023)، أداء الاقتصاد الكلي وتوقعاته في إفريقيا لعام 2023، ص.ص. 16.
- ⁶. صندوق النقد الدولي (2023)، الطريق إلى التكامل التجاري، مجلة التمويل والتنمية، ص.ص. 62.
- ⁷. عبد السلام عباس، ج (2021)، متابعات إفريقية، مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الإسلامية، 50-32،
- ⁸. ردموم سمية (2021)، الجزائر وإفريقيا: نحو البحث عن فاعلية الدور، متابعات إفريقية، 15(15)، 50-58.
- ⁹. السعيد وصاف (2022)، منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.. الفرص والتحديات، تريندز للبحوث والإستشارات، استرجع في 17 يناير، 2024، من <http://trendsresearch.org/research.php?id=267>
- ¹⁰. إيمان سعودي (2022)، دور منطقة التجارة الحرة الإفريقية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، 7(2)، ص.ص. 130-144.
- ¹¹. وكالة الأنباء الجزائرية (2024)، الجزائر/موريتانيا: مسار الشراكة الثنائية يتعزز بإطلاق مشاريع استراتيجية بتندوف، استرجع في 1 مارس، 2024، من <https://www.aps.dz/ar/algérie/157543>
- ¹². المصدر الجزائري (2021)، الجزائر بإمكانها إقحام السوق الإفريقية بـ 1 مليار دولار من المنتوجات الكهربائية، استرجع في 5 يناير، 2024، من <https://www.elmasdaronline.dz/22/06/2021>
- ¹³. Hoover, K. D., & Perez, S. J. (1999), **Data mining reconsidered: encompassing and the general to specific approach to specification search**, The Econometrics Journal, 2(2), 167-191.
- ¹⁴. Sucarrat, G., & Escribano, A. (2011), **Automated Model Selection in Finance: General-to-Specific Modelling of the Mean and Volatility Specifications**, Oxford Bulletin of Economics & Statistics, 74(5), 716-735.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

السايح صقر، صالح خويلدات (2024)، منطقة التجارة الحرة الإفريقية وأثرها على حجم التجارة البينية في ظل الانفتاح التجاري على الأسواق الإفريقية - دراسة حالة صادرات الجزائر لأفريقيا باستخدام نموذج الجاذبية خلال الفترة (2010 - 2022).- مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 10 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص: 77-92.



يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـ **رخصة المشاع الإبداعي نسب**

المُصنّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0).

مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نسب المُصنّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0).**



The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.

Journal Of Quantitative Economics Studies is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0)**.